



Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين

قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين فرصة خلق كيانات جديدة

ونمو للكيانات القائمة

الثلاثاء ٩ مارس ٢٠٢١

عقدت لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة برئاسة المهندس/ حسن الشافعي وبحضور المهندس/ علي عيسى رئيس الجمعية ندوة بعنوان "قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين فرصة خلق كيانات جديدة ونمو للكيانات القائمة" وذلك في الساعة الثانية بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٩ مارس ٢٠٢١ بمقر الجمعية بالجيزة.

المتحدثون في الندوة:

- الأستاذ/ محمد كمال مرعي - رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمجلس النواب
 - الدكتورة/ هالة فوزي أبو السعد - وكيل أول لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمجلس النواب
 - المهندس/ أحمد بهاء شلبي - عضو لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمجلس النواب
 - الأستاذ/ مصطفى مكرم - خبير الضرائب - خالد وشركاهم
 - الأستاذ/ محمد أسامة - مدير إدارة الائتمان المركزي بجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
 - الأستاذة/ داليا السواح - عضو الجمعية والعضو المنتدب للمجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية
- كما حضر الاجتماع كل من المهندس/ مجد الدين المنزلاوي عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي، والأستاذ/ عبد الحميد دمرdash عضو مجلس النواب وعضو الجمعية.

المهندس/ علي عيسى رئيس الجمعية:

- بدأ الاجتماع بقيام المهندس/ علي عيسى بالترحيب بالحضور، مؤكدا على أهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهو يعد قاطرة النمو والتنمية، كما أنه هو الحل الأمثل للنهوض بالاقتصاد المصري.

- تحرص الجمعية على مساندة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليس في القطاع الصناعي والزراعي فقط بل في كل القطاعات التي من شأنها تعزيز مشاركة أصحاب المشروعات في تحقيق قيمة مضافة ونمو اقتصادي حقيقي

المهندس/ حسن الشافعي عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- بدأت مصر الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنها أدركت أهمية هذا القطاع
- تكمن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أنها قاطرة النمو والتنمية، وعنصر أساسي في دعم الناتج المحلي الإجمالي، وخلق المزيد من فرص العمل والقضاء على البطالة.
- تحرص الجمعية على التعاون مع لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجلس النواب من أجل زيادة نسبة مشاركة المشروعات الصغيرة في الدخل القومي والتي لا تزيد عن ٢٠% مقارنة بأكثر من ٥٠ و ٧٠% في دول مثل الهند والصين وماليزيا وغيرهم

الأستاذ/ محمد كمال مرعي - رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمجلس النواب

- الدور الأساسي للبرلمان هو تشريعي رقابي وليس تنفيذيا، لذا عند وضع القانون روعي أن يتم تلافى المعوقات السابقة، كما أنه نتيجة جهد مشترك بين كل من لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكنه لم يطبق حتى الآن لعدم صدور لائحته التنفيذية.
- عند تطبيق القانون، قد يتم اكتشاف بعض السلبيات الأخرى التي يمكن تعديلاتها على أن تكون تلك السلبيات موضوعية وليست فردية.
- من أهم إيجابيات القانون الجديد أنه وضع تعريف واضح وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أنه تم مراعاة أن يكون القانون مواكبا للتطور المستقبلي
- من أهم مواد القانون إمكانية قيام المنشآت في الاقتصاد غير الرسمي أن تحصل على ترخيص لمدة خمس سنوات مع إقرارها بوضع مدة محددة لتوفيق أوضاعها قبل انتهاء الخمس سنوات، كما أنه سيتم العمل بنظام الشباك الواحد، على أن يكون للموظف سلطة الوزير المختص
- تم طلب قائمة بالواردات من وزارة التجارة والصناعة، وتم العمل مع المحافظات لوضع خريطة استثمارية لكل محافظة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة ووزارة الاستثمار وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحصر الفرص الاستثمارية وفقا لطبيعة كل محافظة، وقد تم البدء بمحافظات القاهرة والجيزة والغربية والقليوبية وسيتم التعميم على باقي محافظات الجمهورية، حتى يمكن عمل خريطة استثمارية ومجمعات صناعية جاهزة للعمل وربط هذه الخريطة بمبادرة السيد الرئيس "حياة كريمة"

**الدكتورة/ هالة فوزي أبو السعد - وكيل أول لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
بمجلس النواب**

- التحدي الأساسي هو استكمال البناء والإنتاج وهو ما يتطلب بيئة تشريعية وتطبيق سياسات عامة واضحة من أجل تحسين بيئة العمل
- استغرق مناقشة قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي ٣٣ جلسة نقاشية بين المجلس والحكومة وكافة الأطراف من الصناعة والتجارة والمالية من أجل تقديم حوافز وإعفاءات ضريبية تضمنها القانون، كما أنه يجب العمل أيضا على شريحة الاقتصاد غير الرسمي
- رغم كل هذا الجهد من أجل ضمان خروج القانون بهذا الشكل إلا أنه يمكن تعديله ويجب تغيير أية إجراءات مطلوبة تظهر عند التطبيق
- القيمة الأكبر من التمويل يتجه للتجارة (٧٠٪) ثم الخدمي ثم الصناعي، لذا يمكن للجمعية أن تقوم بدراسة متكاملة للمشروعات الموجودة على أرض الواقع وبالتالي أهم المشروعات التكميلية التي يمكن أن تتواجد لخدمة هذه المشاريع مما يؤدي إلى التخلي عن نسبة كبيرة من الواردات
- ندرك تماما مدى تأثير هذا القطاع اقتصاديا ومجتمعيا وندعم نجاح القطاع في تعزيز مفهوم وثقافة العمل الحر لدى الشباب، وهناك نماذج في الجمعية بدأت كمشروعات صغيرة ومتوسطة ويمكن أن تكون داعمة لهذا القطاع من خلال قيامها بسرد تجاربها الناجحة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

**المهندس/ أحمد بهاء شلبي - عضو لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمجلس
النواب:**

- هناك ٨ قطاعات مقسمة في قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن مميزات القانون أنه جعل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو الجهة الوحيدة والمسئولة عن هذا القطاع
- هناك عدد من النقاط الإيجابية في القانون والتي تتعلق بالحوافز الضريبية وغير الضريبية للمشروعات متناهية الصغر
- أهمية تقديم حوافز للاقتصاد غير الرسمي لتشجيعه على توفيق أوضاعه
- أهمية تقديم حوافز أكثر من بينها إلزام الجهات الحكومية بشراء نسبة ٢٠% من احتياجاتها من المشروعات الصغيرة وتسهيل الحصول على التراخيص والتمويل وتوصيل المرافق.

الأستاذ/ محمد أسامة - مدير إدارة الائتمان المركزي بجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديد قام بحل عدة معوقات في القانون السابق
- تكمن المشكلة الأساسية في التمويل هو الترخيص للمنشأة

- يقوم جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتمويل المشروعات بدءاً من ١٠ آلاف جنيه حتى ١٠ مليون جنيه بالنسبة للمنشآت الصناعية لفترة ٥ سنوات، أما النشاط التجاري والخدمي فيصل التمويل إلى ٣ مليون جنيه لمدة ٣ سنوات، كما أنه يقوم بتمويل أول دورة تشغيل لخطوط الإنتاج بنسبة تصل إلى ٧٥٪
- بالنسبة للضمانات التي يحصل عليها الجهاز هي الشيكات، ووجود ضامن للقرض
- يتم تعديل السياسة التمويلية لمواكبة التطورات التشريعية في القانون وملائمة أسعار الفائدة
- هناك تواصل دائم مع مجلس النواب وكافة الأطراف لمساندة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الأستاذ/ مصطفى مكرم - خبير الضرائب - خالد وشركاهم

- القانون الجديد للمشروعات الصغيرة تضمن إعفاءات ومزايا ضريبية وغير ضريبية لأصحاب المشروعات منها الإعفاء من الضرائب لمدة ٥ سنوات، والإعفاء من ضريبة الشهر العقاري والأرباح الرأسمالية على الأصول، والضريبة العقارية سواء جزئياً أو كلياً
- الضريبة القطعية التي تم وضعها في القانون بمقدار (١٪) هي ضريبة الدخل إلا أن القائم على المشروع سيفاجأ بأنه مطالب أيضاً بضريبة القيمة المضافة
- تكمن أهمية تسهيل الإجراءات وتلك الحوافز الضريبية كأحد الوسائل لضم الاقتصاد غير الرسمي
- أهمية صدور اللائحة التنفيذية متضمنة إجراءات محفزة لضم القطاع غير الرسمي لمنظومة الاقتصاد

الأستاذة/ داليا السواح - عضو الجمعية والعضو المنتدب للمجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية:

- الحوار بين مجتمع الأعمال والسلطة التشريعية يهدف إلى الوصول إلى وضع حلول جذرية وقابلة للتطبيق في ملف المشروعات الصغيرة التي تحتاج إلى إجراءات تحفيز واضحة يدعمها قانون واضح وصريح ولائحة تنفيذية صريحة تؤكد إجرائياً وتطبيقياً أن الدولة تدعم قطاع المشروعات الصغيرة وتقف الحكومة مساندة وداعمة للجهود الرامية إلى رفع مستوى الأداء الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار في هذه النوعية من المشاريع التي تحقق أهدافاً تنموية واقتصادية واجتماعية كبيرة
- طالبت بوضع بند يسمح بمزيد من التسهيلات وقت أي أزمات مفاجئة كأزمة كورونا حالياً والتي أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل كبير.

أهم النقاط التي طرحت في المناقشة المفتوحة:

- طالب المهندس/ مجد الدين المنزلاوي – عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بضرورة ربط الخريطة الاستثمارية بالخريطة الصناعية للمشروعات

- الصغيرة والمتوسطة وفق دراسات جدوى حقيقية تراعي متطلبات كل منطقة وتلبي الاحتياجات الفعلية للمشروعات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- طالب الدكتور/ علي عبد القادر عضو الجمعية بوضع آلية محددة لتخصيص الأراضي الصناعية حتى يمكن وضع خطة مستقبلية
 - ضرورة الترويج للقانون والحوافز التي يقدمها لتشجيع الشباب على العمل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على قيام الجمعية بإعداد دراسة متكاملة تمثل وجهة نظر مجتمع الأعمال لتمكين المشروعات الصغيرة في الاقتصاد المصري والتركيز على أهم المطالب لمواجهة المشاكل الفنية والإجرائية التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة تقديمها إلى لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجلس النواب